

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9410

الثلاثاء، 5 أيلول/سبتمبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد خوجة	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شوغلين
	إكوادور	السيد إسكوبار أولوري
	الإمارات العربية المتحدة	السيد العلماء
	البرازيل	السيد نورونها ريبرو سيسكار
	سويسرا	السيدة بيرسفل
	الصين	السيد لونغ كي
	غابون	السيد جاو شواي
	غانا	السيدة بوانغا أيون
	فرنسا	السيد أولميدو
	مالطة	السيدة سيمان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة فيبس
	موزامبيق	السيد إراشندي غوفيا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد سيمونوف
	اليابان	السيد سوريماشي

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507)

أساليب عمل مجلس الأمن

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2023 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لألبانيا

لدى الأمم المتحدة (S/2023/630)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, AB-0601, verbatimrecords@un.org) وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-26023 (A)



استؤنفت الجلسة الساعة 15/05.

الأعمال. إننا نقدر الفرصة التي أتاحت لنا للمشاركة في اجتماعات صيغة آريا المفتوحة، ونود أن نرى المزيد من المواضيع ذات الأهمية الواسعة للمجتمع الدولي تعرض. ويمكنني أن أفكر في أمثلة جيدة جدا على ذلك خلال العامين الماضيين بشأن مواضيع مثل ارتفاع مستوى سطح البحر والعلاقة بين مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية. وهناك ممارسة متنامية تتمثل في الحد من عدد المداخلات بسبب ضيق الوقت من خلال تقصير قائمة المتكلمين، ما قد يؤثر على الشمولية وتكافؤ الفرص. ولكن، نلاحظ كعنصر إيجابي، تعميم تجميع البيانات الخطية في أعقاب اجتماع بصيغة آريا.

وتمثل أساليب العمل أداة حاسمة لضمان ألا نتخلى عن شبر واحد في دفاعنا عن ميثاق الأمم المتحدة - القيم والمبادئ الديمقراطية لتعددية الأطراف. فيتعين على مجلس الأمن أن يستخدمها بحكمة ولصالح جميع أعضاء الأمم المتحدة، الذين يعمل بالنيابة عنهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إسبانيا.

السيدة خيمينيس دي لا هوس (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم مهامكم الشهرية بصفتم رئيسا للمجلس لهذا الشهر، وأن أرجو لكم كل النجاح في أداء تلك المهام. كما أشكركم على عقد هذه المناقشة السنوية، التي تكتسي أهمية بالغة بالنسبة لوفد بلدي، والتي نود أن نسهم فيها بسلسلة من الأفكار.

لقد شاركنا خمس مرات كأعضاء منتخبين في المجلس، منذ عام 1955، عندما انضمت إسبانيا إلى الأمم المتحدة. وتستند الأفكار التي سأشاطرها الآن كذلك إلى الخبرة التي تراكمت لدينا في ذلك الوقت.

ونؤيد البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الأعضاء الـ 10 المنتخبين في مجلس الأمن، لأننا نعتقد أنهم القوة الدافعة الحقيقية للتغيير في المجلس، فيما يتعلق بهذه المسألة الهامة.

ونعتقد أنه بغية تحسين أداء مجلس الأمن - لجعله أكثر تمثيلا وديمقراطية وفعالية - نحتاج إلى الحوار والتفاوض والمناقشات

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن ثلاث دقائق لتمكين مجلس الأمن من الاضطلاع بعمله بأسرع ما يمكن. وستدفع الأضواء الوامضة على أطواق الميكروفون جميع المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد فيروتا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): أرجو لكم أنا أيضا، السيد الرئيس، حظا سعيدا في رئاسة مجلس الأمن خلال شهر حافل جدا، وربما يكون أكثر الأوقات ازدهاما بالأعمال للدبلوماسية المتعددة الأطراف.

إن شفافية عمل المجلس دائمة، وأقول إنها توقع واضح جدا من أعضاء هذه الهيئة. ونشيد بألبانيا، وكذلك بالرؤساء السابقين للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى على سعيهم المستمر لتحسين كفاءة العمل وشفافيته. إننا جميعا مهتمون بمجلس أمن أكثر خضوعا للمسائلة وشفافية وكفاءة وشرعية ومرونة.

وفي عالم يتسم بالتشردم الجيوسياسي، تجلب الإجراءات وأساليب العمل إحساسا بالوحدة ونقطة انطلاق للتصدي للتحديات الأمنية. ومن الناحية العملية، مارست رئاسة المجلس دورا متميزا في تحديد من له صوت في مجلس الأمن. والعمل بشفافية وشمولية وضمان وجود مجموعة واسعة من الأصوات في جلسات مجلس الأمن أمر أساسي. وتكفل كل من المادتين 37 و 39 من النظام الداخلي المؤقت هذه المشاركة بقرار يتخذه مجلس الأمن. ومن مصلحة أعضاء مجلس الأمن السماح للأطراف ذات الاهتمام بعرض وجهات نظرها، ولا سيما الأطراف المتأثرة بالأحداث الجارية. وينطبق ذلك على ممثلي المجتمع المدني والمنظمات الدولية والدول الأعضاء. وترى رومانيا أن هناك مجالا للتحسين في ذلك الصدد.

لقد كانت الجلسات بصيغة آريا فرصة لتبادل الآراء بشأن المواضيع التي تهم مجلس الأمن والتي لا تكون عادة بنودا في جدول

العامّة القرار 262/76، الذي يهدف إلى تعزيز المساواة عند استخدام حق النقض لأغراض سياسية. وفي ذلك السياق، نؤيد بقوة كفالة تطبيق الفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنطبق على جميع أعضاء مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد تشيزيسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تود بولندا أن تشكر ألبانيا على عقد مناقشة اليوم المفتوحة وعلى رئاستها المتفانية للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، التي تكتسي أهمية خاصة عندما يتعلق الأمر بتحسين ممارسات مجلس الأمن وأساليب عمله. وأود أيضا أن أتمنى لألبانيا كل التوفيق في رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر.

نريد لمجلس الأمن أن يعمل بأكثر قدر ممكن من الفعالية، ويبدو ذلك صعبا جدا في مواجهة الانتهاكات المستمرة والصارخة للقانون الدولي التي ترتكبها روسيا، إحدى أعضاء المجلس الدائمين، كما يتضح من عدوانها المستمر على أوكرانيا. ومع ذلك، نرى أن هدف تعزيز أساليب عمل المجلس لا يزال يشكّل سبيلا لكفالة قدرة المجلس على الوفاء بولايته الأساسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين على نحو أكثر فعالية. وبشكل تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2017/507 خطوة إيجابية في ذلك الاتجاه. وقد أبرزت الإجراءات التي اتخذها المجلس على مدى الأشهر الـ 18 الماضية ثلاثة جوانب حاسمة الأهمية ينبغي أن نسترشد بها في مناقشاتنا بشأن تحسين أساليب عمله.

أولا، من الضروري أن نكفل إتاحة وسيلة مجدية لغير الأعضاء في المجلس للتأثير في المناقشات بشأن المواضيع التي تهمهم مباشرة. وتوفر المادة 35 من ميثاق الأمم المتحدة والمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس الأسس لتلك المشاركة، ويجب منع أي مساع لقمع تمتع المناقشات بالتنوع. ويجب أن تتاح للدول المعنية الفرصة في مداولات المجلس للإعراب عن مواقفها. وقد نشأ خلال المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن توافق واسع في الآراء على

المفتوحة، مثل هذه المناقشة، التي تسمح لنا جميعا بتشاطر الأفكار والتأملات.

وسأكتفي بالإشارة إلى ثلاث أفكار أود أن أراها مشمولة في مقترحات اليوم.

الأول يتعلق بأهمية عمل المجلس بأوضح طريقة ممكنة وأكثرها شفافية. فنحن نعتقد أن تطبيق المذكرة S/2017/507 ينبغي أن يكون أكثر شفافية. ونعتقد كذلك أن من المهم تحسين التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة بإدراج تحليل أكبر يحدد التحديات التي يواجهها المجلس. لماذا لم تتخذ بعض القرارات؟ ما هي العقوبات التي وُجّهت؟ إننا نعتقد أن هذا سيسهم في إقامة علاقة أكثر سلاسة بين المجلس والجمعية. والواقع أنه في الجلسة العامة للجمعية العامة التي عقدت يوم الجمعة (انظر A/77/PV.99)، عرض واعتمد تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة (A/77/942). وسلط ذلك التقرير الضوء على الحاجة إلى زيادة التعاون بين الهيئتين.

ثانيا، نؤمن بأن المجلس لديه القدرة على أن يتولى مهامه داخليا بطريقة أكثر توازنا. ونرى أن هناك مجالا للتحسين من حيث تقسيم أعباء العمل على نحو أكثر إنصافا، لا سيما فيما يتعلق بتوزيع مهمة القيام على صياغة مشاريع القرارات.

ثالثا، أود أن أشير بإيجاز إلى مسألة ممارسة حق النقض. وفي ذلك الصدد، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى كل من المبادرة الفرنسية - المكسيكية، التي تدعو إلى الامتناع عن استخدام حق النقض في حالة ارتكاب فظائع جماعية مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب الواسعة النطاق، ومدونة قواعد السلوك لمجموعة المساواة والاتساق والشفافية. فكلتا المبادرتين تسعيان إلى كفالة ممارسة حق النقض على نحو مسؤول ودون عرقلة قرارات المجلس بشأن أشنع حالات الجرائم الوحشية.

وبالإضافة إلى ذلك، نرى أنه ينبغي لنا أن نواصل السير على الطريق الذي بدأناه في نيسان/أبريل 2022 عندما اعتمدت الجمعية

والمجلس أن تعود بقيمة إضافية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أنه ينبغي توثيق الصلة بين هاتين الهيئتين بغية تعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة بوجه عام.

وما فتئت مسألة جعل مجلس الأمن أكثر كفاءة وشفافية وتمثيلاً وخضوعاً للمسائلة موضوعاً لمناقشاتنا منذ سنوات. وفي حين يظل إجراء إصلاح شامل للمجلس يشكل تحدياً مستمراً، فبوسعنا أن نحرز تقدماً كبيراً من خلال تحسين أساليب عمل المجلس. وبالرغم من كل القيود، نريد للمجلس أن يعمل بأكثر قدر ممكن من الفعالية. وتظل بولندا مناصرة ثابتة لجميع الجهود المفضية إلى تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأهنئ بلدكم، ألبانيا، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، كما أشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة. وقد أسهم الفريق العامل غير الرسمي التابع للمجلس المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى إسهاماً كبيراً في تحسين أساليب عمله، لا سيما على النحو المبين في مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2017/507.

يستند موقف باكستان من أساليب عمل المجلس إلى رغبتها في أن يتسم عمل المجلس بالديمقراطية والخضوع للمسائلة والشفافية والفعالية. ونؤيد تحلي عمل المجلس بالانفتاح والشفافية، بما في ذلك التقيد بالمادة 48 من نظامه الداخلي التي تدعو إلى عقد جلسات علنية للمجلس وأن تكون الجلسات المغلقة هي الاستثناء للقاعدة. وفي حالة عقد جلسات مغلقة، ينبغي دعوة المهتمين من غير الأعضاء في المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تعميم المحاضر الموجزة للجلسات المغلقة على جميع الدول الأعضاء، بصورة سرية إذا لزم الأمر. وينبغي للمجلس أن يعتمد مبادئ توجيهية لتيسير مشاركة غير الأعضاء في مداولاته بموجب المادتين 37 و 39 من ميثاق الأمم المتحدة. ومن الضروري أن تشمل تلك المبادئ التوجيهية مشاركة المنظمات الدولية والمجتمع المدني والأفراد. ولا ينبغي أن يتطلب النظر في أي بنود مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن تأييد أغلبية

أن تكوين المجلس لا يجسد المشهد العالمي المعاصر بالقدر الكافي. وبالنظر إلى ذلك الرأي المشترك على نطاق واسع، ينبغي أن نتأكد من أن للدول الأعضاء الحق في المشاركة في مناقشات المجلس. ولا تعزز المشاركة النشطة لغير الأعضاء شرعية المجلس فحسب، بل وتحمي المبادئ الأساسية لتعددية الأطراف. وفيما يتعلق بموضوع المشاركة، ندعو إلى أن تكون لدى جميع أعضاء المجلس، بمن فيهم الأعضاء المنتخبون، القدرة على الإسهام في عملية الصياغة. ولذلك ندعو إلى إجراء المزيد من التعديلات لتشجيع التوزيع الأكثر إنصافاً لمسؤوليات القائمين على الصياغة وتعزيز موقف الأعضاء الـ 10 المنتخبين.

ثانياً، ثمة مواضيع عامة مثل استهداف المدنيين والهيكل الأساسية المدنية وحالة الأطفال في النزاعات المسلحة والأمن الغذائي والأمان النووي والأمن السيبراني والمخاطر المتصلة بتطوير الذكاء الاصطناعي والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والأضرار البيئية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري، تنتمي جميعها إلى قاعة مجلس الأمن. فهي تشكل جزءاً لا يتجزأ من السلم والأمن الدوليين وتتطلب اهتماماً مستمراً من المجلس. وتتسم التهديدات التي يتعرض لها السلام والنزاعات الحديثة بطابع التعقيد. ولمواجهة تلك التحديات بفعالية، يجب على المجلس أن يعتمد نهجاً شاملاً ومنفتحاً. وعليه أن يتكيف مع الطابع المتغير للمشهد الأمني العالمي. ويجب ألا يظل عالماً في الماضي، وهو ما يتضح من تكوينه الحالي. ولذلك نشيد بإدراج مواضيع بعيدة المدى وشاملة في جدول أعمال المجلس. ويأتي ذلك النهج في وقت مناسب للغاية لأنه يعالج التداعيات التي نشهدها مع كل نزاع ينشأ في الوقت الحالي، بما في ذلك العواقب المميتة لغزو روسيا لأوكرانيا.

وأخيراً، ما فتئت بولندا تؤيد مبادرة حق النقض التي أطلقها قرار الجمعية العامة 262/76، الذي أعطى جميع الدول الأعضاء منبراً للتعبير عن رأيها في استخدام حق النقض في مجلس الأمن. ويشكل التنفيذ الكامل لتلك المبادرة وتعزيز التعاون بين الهيئتين تقدماً تشدد الحاجة إليه سيؤدي إلى تحسين عمل المجلس. وفي ذلك السياق، نرى أن من شأن إجراء المشاورات بانتظام بين رئيسي الجمعية العامة

إن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن جزء لا يتجزأ من إصلاحه - وهي إحدى المجموعات الخمس المتعلقة بإصلاح المجلس التي يجري النظر فيها في عملية المفاوضات الحكومية الدولية. ويبدو أن هناك دولة واحدة، بغية خدمة طموحها الذي في غير محله، مستعدة لتدمير تلك العملية التي أنشئت بدعم من توافق آراء جميع أعضاء الأمم المتحدة. وسيثبت أن ذلك يأتي بنتائج عكسية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش. **السيد مغيث (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** ترحب بنغلاديش بالرئاسة الألبانية لمجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر وتعرب عن تقديرها لألبانيا على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. حدد الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية عدداً من الثغرات في تنفيذ مذكرة الرئيس S/2017/507 التي تركز على تحسين نوعية المناقشات المفتوحة وتعزيز مشاركة المرأة في المجتمع المدني وتعزيز تعاون المجلس مع الفروع الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة. ونفق جميعاً على أن عضوية المجلس وهيكله، فضلاً عن أساليب عمله، لا يتماشيان مع الحقائق الراهنة على أرض الواقع. وبغية التصدي بفعالية للتحديات الأمنية المتطورة، سيكون من الأهمية بمكان ضمان أن يعتمد المجلس أساليب عمل تتسم بالعدالة والشفافية والكفاءة والفعالية. وأود أن أشاطركم بعض النقاط في هذا الصدد.

أولاً، ينبغي للمجلس أن يعزز تفاعله مع العضوية الأوسع نطاقاً للأمم المتحدة. ولتحقيق ذلك، ينبغي للآليات الدائمة أن تيسر المشاورات وتبادل المعلومات. وبينما نقدر المناقشات المفتوحة، فإننا نحتاج إلى تعزيز كفاءتها واستكشاف سبل مبتكرة لإشراك أعضاء الأمم المتحدة بفعالية على نطاق أوسع. ذلك النهج الاستراتيجي لن يمنع التكرار الزائد فحسب، بل سيكفل أيضاً أن يعمل المجلس في إطار ولايته المحددة دون التعدي على ولاية الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، يحتاج المجلس إلى توسيع نطاق اتصاله بالبلدان المتضررة عندما تناقش حالة ما في جلسة خاصة أو مغلقة.

ثانياً، إذا أردنا أن نجعل المجلس استباقياً، فإن تحسين التنسيق والتعاون بين الفروع الرئيسية للأمم المتحدة أمر حاسم. فعلى سبيل

أعضاء المجلس، بل يتعين النظر فيها تلقائياً بناء على طلب أي دولة مهتمة أو الأمين العام.

ويجب على مجلس الأمن أن يحترم دور الجمعية العامة بوصفها الهيئة التداولية الرئيسية المعنية بصنع السياسات ووضع المعايير في الأمم المتحدة. والمجلس ملزم بتقديم تقارير كاملة، يتوخى فيها حسن التوقيت، عن أعماله إلى الجمعية بموجب المادتين 15 و 24 من الميثاق. وينبغي أن تقدم هذه التقارير رؤية واضحة للعمل الذي يضطلع به المجلس، ومن ثم تمكّن الجمعية من التأكد من أن المجلس يتصرف بالفعل بالنيابة عن كافة الأعضاء في الأمم المتحدة.

إن جميع الدول الأعضاء ملزمة بموجب المادة 25 من الميثاق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن. وهنا تقترح باكستان أن ينشئ المجلس لجنة دائمة معنية بتنفيذ قراراته. وينبغي عندئذ أن يشكّل التقرير الذي يصدر عن تلك اللجنة جزءاً لا يتجزأ من التقرير السنوي الذي يقدمه إلى الجمعية العامة. ومن قبيل الخداع أن يجادل الذين يرفضون تنفيذ قرارات المجلس بأنه ينبغي حذف البنود التي عفا عليها الزمن من جدول أعماله. فقرارات مجلس الأمن ليس لها تاريخ تنتهي فيه صلاحيتها. ولا بد من تنفيذها.

وهناك قدر كبير من الاستياء حيال نظم الجزاءات التي يفرضها المجلس. وينبغي للمجلس، أو الجمعية العامة، إذا تعذر ذلك، أن يكلف خبراء مستقلين بإجراء دراسة لاستعراض أثر مختلف نظم الجزاءات التي يفرضها المجلس ومدى فعاليتها وجدواها. وينبغي لنا أيضاً أن نمنع تعميم المعايير والقواعد التي وضعت في عدد من المحافل والعمليات المبهمة وغير الشاملة وغير الرسمية من خلال قرارات المجلس بموجب الفصل السابع. إن هيكل المجلس لمكافحة الإرهاب جزئي وغير منصف وغير كافٍ. وينبغي تنفيذ جميع الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب تنفيذاً شاملاً ومنصفاً. وبما أن المجلس يبدو غير قادر على القيام بذلك، اقترحت باكستان أن تنشئ الجمعية العامة لجنة لضمان التنفيذ الشامل لاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

وأود أيضاً أن أقول في البداية إننا رحبنا بالبيان الذي أدلى به ممثل إكوادور في وقت سابق اليوم بالنيابة عن الأعضاء المنتخبين العشرة في مجلس الأمن. ويسرنا أن الأعضاء المنتخبين متحدون ويتشاطرون نهجاً مشتركاً لتحسين أساليب عمل المجلس. ونؤيد تأييداً تاماً بيان الأعضاء المنتخبين العشرة ونتشاطر على وجه الخصوص الرأي القائل بأن مذكرة الرئيس S/2017/507 وثيقة حية ولا تتطلب التنفيذ المتسق فحسب، بل تتطلب أيضاً استعراضاً مستمراً. وما فتئت سنغافورة، بوصفها دولة صغيرة، تولي أهمية كبيرة لتحسين أساليب عمل المجلس كوسيلة لتعزيز الشفافية والمساءلة والفعالية في عمل المجلس. ومن الحقائق التي لا تقل أهمية أن أساليب عمل المجلس ترتبط بمصادقيته وشرعيته وأهميته.

ويجب أن تكفل أساليب عمل المجلس دائماً أن يظل عمله شفافاً ومتاحاً لعموم الأعضاء. لذلك بات من المهم أن تكون العضوية الأوسع للأمم المتحدة على علم بعمل المجلس. ومن المهم أيضاً أن يتمكن أعضاء الأمم المتحدة عموماً من الانخراط والمشاركة في أعمال المجلس بشأن المسائل ذات الأهمية الكبرى بالنسبة لهم. وفي ذلك الصدد، ينبغي ألا ننسى أن المجلس يتصرف بالنيابة عن العضوية الأوسع للأمم المتحدة. وأود أن أدلي الآن ببضع نقاط:

أولاً، نحن بحاجة إلى مزيد من المناقشات المفتوحة. ونذكر أنه لا يمكن أو ينبغي مناقشة كل شيء علناً طوال الوقت، وأن المشاورات المغلقة قد تكون ضرورية للمباحثات الصريحة والصادقة. ولكن لا بد من تحقيق التوازن على النحو الذي يشجع على إجراء المزيد من المناقشات المفتوحة، لا تقليلها.

ثانياً، من المهم ضمان تدفق المعلومات والوثائق بانتظام إلى العضوية الأوسع للأمم المتحدة. وقد اقترح وفد بلدي من قبل الاحتفاظ بشكل من أشكال المحاضر الموجزة - أو على الأقل نقاط اتخاذ القرار - للجلسات المغلقة وتشاطرها مع العضوية الأوسع كلما أمكن ذلك.

ثالثاً، من المهم أن يعد كل رئيس للمجلس تقارير تقييم شهرية مفصلة بما فيه الكفاية وأن يقدمها في الوقت المناسب. وتشكل تقارير

المثال، يمكن زيادة تعزيز مشاركة المجلس مع لجنة بناء السلام بالاستفادة من الدور الاستشاري الفريد للجنة. وتحقيقاً لتلك الغاية، يمكن للمجلس أن يواصل التماس مشورة محددة واستراتيجية وهادفة، وفقاً للقرارات 1645 (2005) و 2282 (2016) و 2558 (2020). ولزيادة تعزيز التآزر، يمكن إنشاء آلية متابعة لتنظيم الاتصالات الثنائية بين مجلس الأمن واللجنة. ونود أيضاً أن نشدد على أهمية المشاورات الموضوعية مع كبار البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في جميع مراحل بعثات حفظ السلام، بما في ذلك المرحلة الانتقالية.

ثالثاً، يلزم إجراء إصلاح شامل لاستخدام حق النقض، مع مراعاة الحقائق الجيوسياسية الراهنة. وما دام ذلك الحق قائماً، نعتقد أنه ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تطبيقه بحكمة، بما في ذلك الاقتصار على استخدامه في حالات معينة قاهرة فقط. ونؤيد قرار الجمعية العامة 262/76، لأنه يسمح للدول الأعضاء بالإعراب عن آرائها بشأن إجراءات المجلس.

رابعاً، نشدد على أهمية ضمان المساءلة والشفافية في عمل لجان الجزاءات. ويجب على المجلس أن يقيم فعالية الجزاءات وأن يكفل ألا تكون لها عواقب إنسانية ضارة على السكان المدنيين أو على الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها المنظمات الإنسانية.

وأخيراً، من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة والشمولية والفعالية، يجب تقاسم عبء عمل المجلس على نحو أكثر توازناً بين جميع أعضائه. وينطبق ذلك على الاضطلاع بصياغة مشاريع القرارات والمشاركة في صياغتها واختيار الهيئات الفرعية ورئاستها. فلنعمل معاً من أجل مجلس أكثر فعالية وشفافية وشمولاً وتمثيلاً للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة والحسنة التوقيت بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. ونشيد بالبنانيا وبكم على وجه الخصوص، سيدي الرئيس، على عملكم الممتاز وعلى قيادة ألبانيا المستمرة بوصفها رئيسة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

وتؤيد سنغافورة المبادرة الفرنسية - المكسيكية ومدونة قواعد السلوك التي أعدتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية بشأن الحد من استخدام حق النقض في حالات الجرائم الفظيعة الجماعية. كما تؤيد البيان الذي أدلى به باسم الأعضاء المنتخبين العشرة في وقت سابق اليوم، والذي دعا فيه إلى ضبط النفس في أشكال أخرى من استخدام حق النقض في الهيئات الفرعية للمجلس. وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد أنه من الأهمية بمكان بالنسبة لجميع أعضاء المجلس، بمن فيهم الأعضاء الدائمون، أن يمتنعوا عن التصويت إذا كانوا أطرافاً في نزاع ما، وفقاً للفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن الأمل في أنه حتى في هذه الأوقات الصعبة، سيتمكن المجلس وأعضاؤه، الدائمون والمنتخبون على حد سواء، من العمل بصورة بناءة لتحسين أساليب عمل المجلس. وعلى نحو ما ورد في بيان الأعضاء المنتخبين العشرة هذا الصباح، فإن تحسين أساليب عمل المجلس شرط مسبق لزيادة فعاليته وستسهم زيادة فعالية المجلس، بدورها، في مصداقيته وشرعيته وفي أهمية الأمم المتحدة في حل القضايا الرئيسية في عصرنا.

وأتمنى لرئاسة ألبانيا كل النجاح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد القادري (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أشكر بلدكم الصديق، ألبانيا، الذي يترأس مجلس الأمن هذا الشهر، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل المجلس. ويود وفد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة ليشيد إشادة كبيرة بالعمل الممتاز الذي قام به الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى تحت قيادتكم ورئاستكم، سيدي الرئيس.

في عالم يزداد تعقيداً وترابطاً، من المهم أن يواصل مجلس الأمن تكييف أساليب عمله خلال تنفيذ ولايته بوصفه ضامناً لصون السلام والأمن الدوليين بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بالتحسينات الهامة التي وافق عليها مجلس الأمن لتعزيز أساليب عمله منذ اعتماد مذكرة الرئيس S/2017/507

التقييم الشهرية أداة هامة للاتصال وتدفق المعلومات من المجلس إلى العضوية الأوسع للأمم المتحدة.

والمساءلة من الاعتبارات الهامة الأخرى. ويشكل قرار الجمعية العامة 262/76، بشأن حق النقض، الذي بادرت به ليختنشتاين، مثلاً على توقع الجمعية مزيداً من الشفافية والمساءلة من المجلس ومن الأعضاء الدائمين المعنيين. وعملاً بالفقرة 129 من المذكرة الرئاسية 507، اقترحت سنغافورة أيضاً من قبل إجراء مباحثات تفاعلية غير رسمية بين المجلس والعضوية الأوسع عند صياغة مقدمة التقرير السنوي. ويحدونا الأمل في أن ينفذ أعضاء المجلس تلك الفكرة في أقرب وقت ممكن.

والنقطة الأخيرة التي أريد أن أثيرها هي الفعالية. وأود أن أضيف أنه حتى خلال سعيينا جاهدين لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن، فلن يكفي حتى التقيد الأمثل بتلك العملية لضمان عمل المجلس بفعالية. وبعبارة أخرى، إن أساليب العمل الجيدة ضرورية، ولكنها ليست كافية لضمان أن يحقق المجلس نتائج جيدة. وفي نهاية المطاف، يتوقع عموم أعضاء الأمم المتحدة من أعضاء المجلس، ولا سيما الأعضاء الدائمين، أن يعملوا في إطار من وحدة الهدف خلال الاضطلاع بمسؤوليتهم الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

والحقيقة هي أن المجلس تعوقه حتما التوترات الجغرافية السياسية والتنافس بين القوى العظمى. وقد تمكن المجلس من وقت لآخر من إثبات فعاليته بمعالجة بعض المسائل الرئيسية في عصرنا. ونرى، على سبيل المثال، أن اتخاذ المجلس للقرار 2664 (2022) القاضي بتحديد استثناءات لأغراض إنسانية من الجزاءات كان إنجازاً هاماً. بيد أننا شهدنا أيضاً استخداماً أكثر تواتراً لحق النقض في السنوات والأشهر الأخيرة. فقد استخدم أربع مرات في العام الماضي بشأن مسائل ذات أهمية كبيرة لأعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع، مثل عدم الانتشار والعمليات العابرة للحدود السورية وبطبيعة الحال، مسألة أوكرانيا. ومؤخراً، استخدم حق النقض مرتين في غضون شهرين لإنهاء ولاية العمليات العابرة للحدود السورية ونظام الجزاءات وولاية فريق الخبراء المعني بمالي المنشأ عملاً بالقرار 2374 (2017).

وغني عن القول إن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن من خلال الجهود المتضافرة والشاملة لجميع الدول الأعضاء، فضلا عن ضمان أن يبدي أعضاء المجلس إرادة سياسية قوية في هذا الصدد، تشكل خطوة هامة نحو تعزيز ولاية الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلام والأمن الدوليين. وينبغي أن نشدد على أن المناقشات مثل المناقشة التي نعدها اليوم بشأن تحسين أساليب عمل المجلس تشكل جزءا لا يتجزأ من الرؤية الشاملة للهيكل الجديد للأمم المتحدة، بما يتماشى مع تطلعات الأمين العام وإصلاحاته المقترحة الرامية إلى تعزيز كفاءة واتساق الأمم المتحدة ككل بغية الاستجابة بشكل أفضل لتحدياتنا العالمية الراهنة. وسيكون ذلك في صميم المناقشات خلال مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، المقرر عقده في العام المقبل. وبوصفه عضوا نشطا في منظمتنا، فإن المغرب عازم على الإسهام البناء في هذه المناقشات ودعم المبادرات الرامية إلى تعزيز أساليب عمل مجلس الأمن وأعماله.

أخيرا، لا يفوتنا أن نشيد بشعبة شؤون مجلس الأمن التي تسهم في تحسين أساليب عمل المجلس من خلال تقاريرها وتحليلاتها وتفاعلها مع الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان.

السيد باباكوستاس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإشادة بكم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة السنوية المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، وكذلك على عملكم بصفتكم رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وتتيح المناقشة فرصة ممتازة لتقييم حالة عمل المجلس وتبادل الأفكار والمقترحات بشأن تحسين أساليب عمله، بهدف أسمى يتمثل في تعزيز كفاءته وشفافيته وفعاليته ومساءلته. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييدا تاما أن نستند في مناقشاتنا إلى المذكرة المنقحة للرئيس S/2017/507، التي أدمجت سابقتها (S/2010/507) وبسّطتها وأعدت تنظيمها وإلى جميع المذكرات الرئاسية الإضافية القائمة بذاتها، وأن نسترشد بها في جهودنا. كما نشجع جميع أعضاء المجلس على مواصلة العمل من أجل التنفيذ

والمذكرات الرئاسية التي استكملتها لاحقا. وتجلت قدرة المجلس على تكيف أساليب عمله مع الظروف العالمية بوضوح عندما نجح في مواصلة تنفيذ ولايته لحفظ السلام على الساحة الدولية خلال جائحة مرض فيروس كورونا. فالاجتماعات المعقودة عن بعد عن طريق الفيديو وغيرها من أساليب العمل المبتكرة لم تمكن أعضاء المجلس من النظر في البنود المدرجة في جدول أعماله فحسب، بل ومن اعتماد قرارات لتجديد الولايات المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين أيضا.

ونود كذلك أن نشدد على الجهود التي يبذلها أعضاء المجلس لتعزيز شفافية وشمولية عمله. وفي هذا الصدد، أسعدنا قيام جميع رئاسات مجلس الأمن بعقد اجتماعات مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لعرض برنامج العمل في بداية الشهر ولمناقشة عمل المجلس في نهاية الشهر في إطار جلسات الاختتام. وقد شارك المغرب بكل سرور بانتظام في جميع تلك الاجتماعات، التي تمكنا فيها من التفاعل مع الرئاسة. كما نلاحظ الزيادة في عدد الجلسات العلنية والإحاطات كلما أمكن ذلك. وفي الوقت نفسه، نسلم بأن مشاورات المجلس غير الرسمية تكتسي أهمية حاسمة، سواء لمناقشة المسائل الحساسة أو للتوصل إلى حلول توفيقية بشأن المسائل الصعبة.

وبوصفها بلدا يساهم بصفة مستمرة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ عام 1960، شهدت المملكة المغربية بنفسها الأثر الإيجابي لعمل مجلس الأمن في صون السلام وبناءه والحفاظ عليه. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أهمية عقد مشاورات بين أعضاء المجلس وممثلي البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، فضلا عن عقد اجتماعات ثلاثية تضم أيضا ممثلين عن الأمانة العامة. وتمثل جهود الأمم المتحدة لبناء السلام أولوية عليا للمغرب، ولذلك نؤيد الأمين العام في إيلاء أهمية حاسمة لبناء السلام في "خطتنا المشتركة" (A/75/982) وفي خطته الجديدة للسلام. وفي هذا السياق، نرحب بالتعاون المتزايد بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام ومختلف تشكيلاتها القطرية. وندعو إلى مواصلة تعزيز التعاون بين لجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية والمجلس من خلال المشاركة المنتظمة لرؤساء اللجنة وممثلي تشكيلاتها القطرية في جلسات المجلس ومراعاة ما يقدمونه من توصيات ومشورة في صياغة قرارات المجلس.

ونشدد على أهمية عودة المجلس إلى إيفاد بعثات إلى الميدان على نحو أكثر تواترا. ونعتقد أيضا أن إجراء المجلس مشاورات أوثق مع الدول الأعضاء التي تتأثر مباشرة بالقرارات أمر مفيد جدا.

وأخيرا، نشجع المجلس على اتخاذ تدابير لكفالة المشاركة الآمنة والهادفة في اجتماعات المجلس لمقدمي الإحاطات من المجتمع المدني، بمن فيهم النساء، مع توفير الحماية لهم من الانتقام والتهديدات بالعنف.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أن اليونان، بوصفها مرشحة لعضوية مجلس الأمن للفترة 2025-2026، ستواصل متابعة المناقشات عن كثب بشأن تحسين أساليب عمل المجلس، وستعمل باستمرار من أجل تحقيق ذلك الهدف إذا انتُخبت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد لارسن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن. وأشيد بقيادتكم وأنوه بعمل الرؤساء السابقين للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى بشأن تعزيز الإصلاح المجدي للمجلس. وتود أستراليا أن تسلط الضوء على ثلاثة مجالات رئيسية لإصلاح أساليب العمل - وهي الشفافية، واستخدام حق النقض، وتعزيز هيكل بناء السلام.

إن وجود مجلس أمن يتسم بالشفافية من مصلحة جميع الدول الأعضاء. وكما توضح المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة، فإن المجلس يتصرف بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء لصون السلام والأمن الدوليين. وترحب أستراليا بمذكرة الرئيس S/2017/507، التي تحدد الالتزامات والتحديثات الخاصة بالوثيقة الرئيسية بشأن أساليب العمل. ونريد أن نرى مشاركة معززة بين أعضاء المجلس وعموم أعضاء الأمم المتحدة، بما في ذلك مع التجمعات الإقليمية الرئيسية، بغية إثراء مناقشات المجلس بشأن التحديات الكبيرة التي تواجهنا جميعا.

إن زيادة الشفافية والتشاور مع الدول غير الأعضاء في المجلس ستؤدي إلى مواصلة تعزيز مصداقية المجلس. وتؤيد أستراليا تعزيز

الكامل لجميع عناصر المذكرة، بما في ذلك برنامج العمل الشهري والنشرة الشهرية للتوقعات الأولية لبرنامج العمل والجلسات وال مشاورات غير الرسمية للمجلس بكامل هيئته وصياغة الوثائق الختامية والحوار مع الدول غير الأعضاء في المجلس وهيئاته وبعثات مجلس الأمن.

وأود كذلك أن أشيد باليابان على ما قامت به من عمل قيم في إعداد وتحديث الدليل التفاعلي لأساليب عمل مجلس الأمن، الذي يعود تاريخه إلى عام 2006، وكذلك على رقمته مؤخرا. وقد أتاحت مناسبة إطلاق الدليل التفاعلي في 30 حزيران/يونيه، التي نظمته البعثات الدائمة لليابان والكويت وسانت فنسنت وجزر غرينادين وألبانيا، بالاشتراك مع إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، والتي شاركنا فيها، فرصة طيبة لعموم أعضاء الأمم المتحدة للتعرف على محتوى الدليل واستخدامه. وفي هذه المرحلة، أود أن أعرض سبعة أفكار لتحسين أساليب عمل المجلس.

أولا، نشاطات العديد من الدول الأعضاء رأيها بأن المجلس ينبغي أن يعتمد رسميا نظامه الداخلي المؤقت.

ثانيا، نؤيد تحسين التفاعل بين المجلس وهيئاته الفرعية، مثل لجنة بناء السلام، على سبيل المثال لا الحصر. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن ينظر في دعوة رئيس اللجنة بانتظام لموافاة أعضائه بعلومات عن المسائل ذات الصلة ببناء السلام.

ثالثا، نؤيد كفالة تفاعل أكثر موضوعية وفعالية خلال مناقشات المجلس المفتوحة.

رابعا، أيد بلدي قرار الجمعية العامة 262/76، الذي أطلق ما يسمى بمبادرة حق النقض، انطلاقا من إيمانه الراسخ بأنها تمثل إسهاما قيما في تعزيز مساءلة المجلس. وبذلك الروح، فإننا ننتشاطر الرأي القائل بأن التقارير التي يقدمها رئيس المجلس إلى رئيس الجمعية العامة المتعلقة بذلك القرار ينبغي أن تكون أكثر تفصيلا وتعمقا من أجل تزويد عموم الأعضاء بالخلفية والأسس المنطقية المحتملة وراء استخدام حق النقض.

في العمليات الحكومية الدولية. وسنعمل مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق النطاق الطموح لميثاق الأمين العام من أجل المستقبل، ومجلس أمن يمكنه التصدي بفعالية لتحدياتنا المشتركة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد دندي (الجمهورية العربية السورية): لقد حدد ميثاق الأمم المتحدة تقسيما واضحا، وضوابط محددة لعمل أجهزته الرئيسية، وخاصة مجلس الأمن. وعلى الرغم من وجود تلك الضوابط، والمطالبات المتكررة من الدول الأعضاء على مدى سنوات لتحقيق الكفاءة والشفافية في عمل مجلس الأمن، وتحسين طرائق عمله، إلا أن الوقائع ما زالت تظهر عدم تحمل بعض الدول الأعضاء في المجلس لمسؤولياتها بالشكل المطلوب، والعمل على استغلال طرائق عمله بشكل انتقائي، أو التلاعب بها، وفقا لأهوائها أو مصالحها الخاصة. في هذا المجال، يود وفد بلدي الإشارة إلى الملاحظات التالية:

أولا، لا بد من إنهاء حالة الاستقطاب السياسي الحاد داخل مجلس الأمن، والذي ينجم عنه قيام بعض الدول الأعضاء فيه بالتلاعب بأهمية وإلحاحية المسائل التي تستدعي قيام مجلس الأمن ببحثها، إلى جانب خلط الأولويات، وحرف أعمال المجلس عن غرضها الرئيسي. ثانيا، تعزيز التفاعل والحوار الإيجابي والبناء مع الدول غير الأعضاء في المجلس والتي ينظر المجلس في قضايا تتصل بها، إلى جانب عدم تجاهل مشاغلها الجدية أثناء عملية صياغة قرارات المجلس التي تخص تلك الدول.

ثالثا، مراجعة توزيع مسؤولية حملة القلم في مجلس الأمن، والتناوب على توليها بين الدول الأعضاء، والاستفادة خصوصا من الدول المنتخبة بما يساعد على رفد المجلس بالخبرات والمهارات التي تتمتع بها وفود تلك الدول.

رابعا، ضرورة ترشيد موارد ووقت مجلس الأمن من خلال الحد من الجلسات المكثفة والمتكررة التي يتم عقدها ضمن آجال متقاربة حول الوضع في دولة ما.

استخدام الجلسات العلنية، والمناقشات المفتوحة، والاجتماعات بصيغة آريا، وجلسات الاستعراض التمهيدي الشهرية والجلسات الختامية الشهرية. وكما نعلم جميعا، فإن تعددية الأطراف الفعالة لا تتعلق بالمناقشات داخل هذه القاعة فحسب، بل تتعلق أيضا بالشمول. ولا تزال أستراليا تؤيد مشاركة العاملين في الميدان في جلسات المجلس، والذين غالبا ما تتعرض سلامتهم الشخصية لخطر كبير، سواء كانوا ممثلين عن المجتمع المدني أو من مقدمي الإحاطات المتصلة بالجانب الإنساني. إن خبراتهم القيمة تعزز عملية صنع القرار في المجلس. وإذ تلاحظ أستراليا ضعفهم، فإنها تؤيد المبادرات الرامية إلى كفالة حمايتهم، مثل المبادرة التي تقودها سويسرا.

وفيما يتعلق باستخدام حق النقض، يجب أن تكون أساليب العمل فعالة لتمكين المجلس من الاضطلاع بولايته. فحق النقض أداة قوية ويجب أن يكون استخدامه شفافا ومنضبطا. وتؤيد أستراليا جميع الجهود المبذولة في ذلك الصدد. ونحث جميع الدول الأعضاء على الاستفادة من زخم مبادرة ليختنشتاين المجسدة في قرار الجمعية العامة 262/76 وتأييد المزيد من المقترحات العملية لزيادة المساءلة والشفافية.

وفيما يتعلق بتعزيز هيكل بناء السلام، فإننا نعلم أن العالم يواجه للأسف ارتفاعا استثنائيا في عدم الاستقرار والنزاع المسلح. وقد كان العام الماضي الأكثر دموية فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة منذ الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994. ولكي يكون السلام مستداما، يجب أن يكون بناء السلام مسؤولية منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ولا يمكن أن يقتصر ببساطة على مؤسسات الأمم المتحدة لبناء السلام. وينبغي لأساليب العمل أن تدعم الدور الفريد للجنة بناء السلام، لا سيما بوصفها هيئة تقدم المشورة لمجلس الأمن. ونؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز دور لجنة بناء السلام. ويمكنها أن توجه الانتباه في وقت مبكر إلى حالات الخطر وأن تدعم العمل المتسق على نطاق المنظومة بأسرها بشأن منع نشوب النزاعات وجهود بناء السلام.

وفي الختام، يجب أن نضاعف جهودنا لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن وتحقيق توافق الآراء. وستواصل أستراليا المشاركة البناءة

بالبوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت. ونتمنى لها النجاح في رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر. وتؤيد كوستاريكا أيضاً البيان الذي أدلت بهما النرويج بالنياحة عن مجموعة المسألة والاتساق والشفافية، وذلك الذي أدلت به أيرلندا باسم مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف.

ثمة صلة لا يمكن إنكارها بين منع نشوب النزاعات وأساليب عمل مجلس الأمن. وبالتركيز حصراً على الاستجابة للآزمات بدلاً من منعها بصورة استباقية، سيجد مجلس الأمن نفسه عاجزاً على الدوام عن التدخل بشكل استباقي للحيلولة دون فقدان أرواح عددها يَفُوقُ الحَصْرَ. ونتيجة لذلك، سيظل ملايين البشر يعانون من النزاعات العنيفة وسيظل المجلس عاجزاً عن تقديم حلول فعالة. وبعبارة أخرى، فإن لمواطن الضعف في أساليب عمله تكلفة بشرية باهظة جداً. وأود أن أؤكد على ثلاثة جوانب في ذلك الصدد.

أولاً، تؤكد كوستاريكا من جديد أهمية المناقشات المفتوحة لأنها تسمح للمجلس بالاستماع إلى جميع الأعضاء على أعلى مستوى. وقد أصبحت سمة منتظمة من سمات برنامج العمل الشهري للمجلس. غير أنه كلما انخفض ترتيب الدولة في قائمة المتكلمين، انخفض أيضاً مستوى تمثيل الجالسين حول هذه الطاولة. ولهذا السبب، تدعو كوستاريكا رئاسة المجلس إلى إعداد وثيقة عمل تتناول توصيات الأعضاء وتدفع قدماً بمسألة الطابع المؤقت لنظامه الداخلي. فمن شأن ذلك أن يعزز المزيد من الاستقرار والشفافية واليقين القانوني، كم أنه سيعزز العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن.

ثانياً، تشدد كوستاريكا على أهمية الحفاظ على نهج متوازن في إسناد مهمة الصياغة بشأن بنود جدول أعمال المجلس، مما يعزز التعاون والمسؤولية الجماعية بين الأعضاء الدائمين والمنتخبين. غير أنه ينبغي جعل الصياغة المشتركة أو المشاركة في وضع المسودات الأولية قاعدة لبدء عملية الصياغة وقيادتها. وستشجع تلك الممارسة مشاركة جميع أعضاء المجلس بقدر أكبر في صنع القرار، ولا سيما

خامساً، ضرورة القيام بمراجعة دورية لنظام العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن، وضمان عدم وجود آثار وتبعات سلبية على شعوب الدول المستهدفة، خاصة فيما يتعلق بالحقوق في الحياة، والغذاء، والرعاية الصحية، والتنمية، وغيرها من حقوق الإنسان.

سادساً، إن تعزيز شفافية عمل مجلس الأمن قد سمحت بمشاركة ممثلين عن المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في جلساته، ومن المفترض أن تحقق تلك المشاركة قيمة مضافة لعمل المجلس، وذلك من خلال الاستفادة مما قد يمتلكونه من خبرات مكتسبة حيال الموضوع قيد النقاش. إلا أنه ومع الأسف شهدنا استغلالاً لهذه المشاركات وسوء اختيار لها، مما سمح باستخدام جلسات المجلس للترويج لادعاءات باطلة، وخدمة لأجندات سياسية خبيثة لبعض الدول الأعضاء، وذلك من خلال دعوة أشخاص ارتبطوا بسياساتها وعملوا على خدمة أهدافها من خلال نشر الأكاذيب والمعلومات المضللة. إن هذا النوع من الممارسات الخاطئة يُشوه مشاركة ممثلي المجتمع المدني في مناقشات مجلس الأمن ويعطي صورة خاطئة عنها ويحرفها عن هدفها الحقيقي، وهو أمر يتناقض مع مسؤوليات العضوية في مجلس الأمن. في هذا السياق، ندعو إلى اعتماد مدونة قواعد سلوك ملزمة يتم من خلالها وضع معايير واضحة لمشاركة ممثلين عن المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية في الإحاطات العامة أو المفتوحة التي يعقدها المجلس، باعتبارها امتيازاً مصحوباً بالمسؤولية إزاء عمل هذا المجلس.

ختاماً، أود أن أشير إلى أن عقد مثل هذه الجلسات وإجراء مثل هذه المناقشات يجب ألا يكون لمجرد الاستعراض، بل يجب أن يتم استخلاص الاستنتاجات والآراء التي يتم تقديمها والنظر في وضعها موضع التطبيق، بما يعكس إيجاباً على تحسين طرائق عمل مجلس الأمن وتعزيز كفاءته وفعاليته في أدائه لمسؤولياته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كوستاريكا.

السيدة سامورا سومبادو (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): أود

أن أبدأ بشكر ألبانيا، بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني

القانون ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة بينما تخدم المصالح المشتركة لجميع الأعضاء.

بالمثل، يجب أن تُعطى الأولوية في هذا الإصلاح لمعالجة ممارسات مجلس الأمن غير السليمة وغير القانونية، فضلا عن تطبيق المعايير المزدوجة، التي تضر بالسلام والأمن الدوليين. ويبرز ذلك أهمية أساليب عمل المجلس بوصفها أحد المواضيع الرئيسية الخمسة التي يجري تناولها الآن في المناقشات الجارية لإصلاح مجلس الأمن في شكل مفاوضات حكومية دولية.

وإزاء تلك الخلفية، وتماشيا مع جدول أعمال مناقشة اليوم المفتوحة، أود أن أبرز النقاط التالية.

أولا، يجب على مجلس الأمن أن يتقيد في جميع القرارات بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأن يكفل اتساق إجراءاته مع ولايته المستندة إلى الميثاق مع منع التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.

ثانيا، إن أي محاولة لإساءة استخدام النظام الداخلي لمجلس الأمن أو الممارسات المعمول بها أو أساليب عمله لأغراض سياسية تقوض مصداقية المجلس وشرعيته، فضلا عن قدرته على دعم ميثاق الأمم المتحدة. ومما يؤسف له أن هذه المساعي غير المشروعة أصبحت أكثر شيوعا وقد أساءت بعض الدول الأعضاء استخدام رئاسة المجلس بصورة مغرضة لتعزيز مصالحها الوطنية الضيقة، كما كان الحال بالنسبة لأحدث جلسة إحاطة نصف سنوية بشأن القرار 2231 (2015) والمعقودة في 6 تموز/يوليه (انظر S/PV.9367)، عندما وجهت رئاسة المجلس دعوة إلى دولة عضو لا صلة لها ببند جدول أعمال الجلسة، وهي ممارسة غير مسؤولة كما أنها تمثل إساءة استخدام واضحة للعمليات والمناصب. ولا بد من وقف هذه التصرفات غير المسؤولة.

ثالثا، تشكل مسألة نظام القائمين على الصياغة شاغلا مستمرا، حيث تُستغل لتعزيز مصالح أعضاء معينين. وفي الوقت الراهن، يحتفظ الأعضاء الثلاثة الدائمون ذوو العقلية الاستعمارية بالسيطرة على معظم

البلدان التي تنتمي إلى المنطقة المعنية أو البلدان الراغبة في زيادة مستوى مشاركتها أو البلدان التي لديها اهتمام خاص بالمشاركة، مثل رؤساء لجان الجزاءات أو الهيئات الفرعية ذات الصلة المباشرة بحالة معينة.

ثالثا، تدعو كوستاريكا إلى تفاعل أكثر انتظاما بين الهيئات الفرعية والدول الأعضاء، وكذلك مع الأطراف الفاعلة الأخرى، مثل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ومن المهم أيضا بالنسبة لكوستاريكا الاستمرار في النظر في معايير اختيار خبراء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن، وفقا لمذكرة الرئيس الواردة في الوثيقة S/2006/997.

إن أساليب العمل هي الأعصاب والأوعية التي تربط المجلس بالأجهزة الحيوية الأخرى، مما يساعدها على العمل بمزيد من التآزر، ولكن أيضا بنقطة أكبر. ويمكن أن تعني أساليب العمل الفرق بين الحزن لمرض طفل وإحضاره إلى الطبيب، وبين منع نشوب النزاع واستتكار الإبادة الجماعية، وبين المطالبة بولاية مؤسسية والوفاء بها. ولا يسعنا ألا نملك الإحساس السليم بالمسؤولية والإرادة السياسية لكفالة فعالية المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أهنيئ ألبانيا على توليها الرئاسة لهذا الشهر وأشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة.

ينبغي أن يكون تحسين كفاءة مجلس الأمن وفعاليته مسعى مستمرا وأن يرتكز أولا وقبل كل شيء على التزام أعضائه لأن الطابع الدينامي والمتطور لتحديات السلام والأمن العالميين يتطلب هذا التكيف المستمر. وسعيا إلى تحقيق تلك الأهداف، يتمثل النهج الأنجع في الشروع في إصلاح شامل يحول مجلس الأمن إلى هيئة شفافة تماما وقائمة على القواعد، والأهم من ذلك، خاضعة للمساءلة تدعم سيادة

الأول. وتساعد تلك الخطوات الكبيرة إلى الأمام في طمأنتنا إلى أن جلساتنا السنوية بشأن هذه المسألة ليست مجرد نوع من العلاج الجماعي غرضه التفتيس عن إحباطاتنا المكبوتة في مواجهة عدم المساواة والافتقار المستمر إلى التفاهم. ومع ذلك، تشجب جمهورية أفريقيا الوسطى الجمود بشأن المواضيع الأساسية والحاسمة التي سبق أن ذكرتها عدة وفود في العام الماضي. فتلك المسائل لم تُحل بعد، مما يؤدي إلى قلقنا المستمر إزاء هدفنا المتمثل في زيادة فعالية قرارات مجلس الأمن وكفاءتها.

وأود أن أذكر مسألة القيام بالصياغة، حيث ما زلنا نلاحظ تلك الاتجاهات السلبية، أي احتكار تلك الوظيفة الأساسية من جانب بلد واحد أو عدد محدود جدا من البلدان. وكثيرا ما يؤدي ذلك إلى قرارات انفرادية مفروضة يساء فهمها ولا تحظى بالإجماع، بل هي موضع خلاف ونتيجة مشاورات غير كافية مع البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس، تتجاهل وجهات النظر الرئيسية لتلك البلدان ووجهات نظر المنظمات الإقليمية والقارية ودون الإقليمية المعنية. ولا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى تعتقد أنه ينبغي أن تتاح لجميع أعضاء المجلس نفس الفرصة للمشاركة بصورة كاملة ومفيدة في إعداد وثائق المجلس، بما في ذلك القرارات والبيانات الرئاسية والبيانات الصحفية، وفقا للمذكرة S/2017/507.

وفيما يتعلق بهذه النقطة، نود أن نقترح فكرة فرض قيد أو حد سنوي لتولي أي عضو في المجلس المسؤولية عن الصياغة، مع التفكير في آلية لتشاطر تلك الوظيفة. ومن شأن هذا الترتيب، بدوره، أن يعزز فعالية المجلس ويكفل أن تكون صياغة وثائق المجلس أكثر شمولاً وأن تمكن جميع أعضاء المجلس من المشاركة الكاملة لاتخاذ قرار فعال وصحيح.

ونرى أن السعي المستمر لتحقيق الفعالية والاتساق ينبغي أن يوجه إجراءات المجلس وقراراته. ولذلك، فإن التقييمات المستقلة أداة أساسية للحكم بموضوعية على اتساق الأهداف المتفق عليها وملاءمتها وفعاليتها. وتود جمهورية أفريقيا الوسطى أن تكرر هنا

المسائل الخاصة ببلدان محددة المدرجة في جدول أعمال المجلس، وكثيرا ما يتجاهلون آراء البلدان المدرجة في جدول الأعمال وشواغلها المشروعة، بل ويعرضونها لضغوط لا مبرر لها. ويؤدي ذلك النهج إلى اتخاذ قرارات متسعة من دون استعراض شامل من جانب الخبراء ومع تجاهل آراء أعضاء المجلس الآخرين، مما يؤدي إلى وثائق غير توافقية. ومن الضروري أن يقوم كل من القائمين على الصياغة والمشاركين في وضع المسودة الأولى بواجباتهم بمسؤولية ونزاهة.

رابعا وأخيرا، فيما يتعلق بالجزاءات، نعتقد أن تلك التدابير يجب أن تخضع لتقييمات صارمة ومستمرة لآثارها الإنسانية البالغة، مع الالتزام بتعليقها أو إنهائها عندما يُعتبر ذلك ضروريا. وعند التداول بشأن فرض الجزاءات، لا سيما في السيناريوهات التي تكون فيها ضرورتها أو مبرراتها موضع شك، ينبغي لمجلس الأمن أن يمارس سلطاته بموجب الفصل السابع بعناية وحكمة ودراسة متعمقة للتداعيات الكبيرة على السكان المدنيين في مجالي العمل الإنساني وحقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، يجب على القائمين على الصياغة أن يمتنعوا عن استخدام الجزاءات كغطاء لأعمال انفرادية غير قانونية أو كسلاح ضد البلدان المدرجة في جدول الأعمال لتعزيز أغراضهم السياسية الضيقة، وكل ذلك سيضر بالسكان المدنيين وبراءة الدول المستقلة ذات السيادة. فالتدابير القسرية الانفرادية ليس لها أساس قانوني وتنتهك بشكل صارخ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لجمهورية أفريقيا الوسطى.

السيد سيببي (جمهورية أفريقيا الوسطى) (تكلم بالفرنسية): تشيد جمهورية أفريقيا الوسطى بالرئاسة الألبانية لمجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. ونرحب أيضا مرة أخرى بمبادرة عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل مجلس الأمن.

وترحب جمهورية أفريقيا الوسطى بالتقدم المحرز بشأن هذه المسألة من خلال اعتماد مذكرتين إضافيتين ونشر الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى تقريره السنوي

أن الشمولية والاتساق والموضوعية والإنصاف ينبغي أن توجه أساليب عمل مجلس الأمن بغية التوصل إلى قرارات فعالة بالإجماع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): بداية، يطيب لي أن أقدم بالشكر إلى وفد ألبانيا الدائم، رئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، ورئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، على عقد هذه الجلسة الهامة الهادفة إلى التفكير في كيفية تطوير أساليب عمل المجلس في المستقبل ليتمكن المجلس من الاستمرار في أداء المهام المنوطة به على أكمل وجه في مختلف الظروف وحالات الطوارئ.

كما أود أن أتوجه بالشكر إلى سعادة السفير فريد خوجة، الممثل الدائم لألبانيا ورئيس الفريق العامل غير الرسمي، على ما تفضل به من ملاحظات القيمة.

يشهد العالم اليوم تحديات ناشئة ومتسارعة، إلى جانب استمرار النزاعات في مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي يتطلب أن يكون دور مجلس الأمن، بصفته الجهاز الرئيسي المعني بصون السلام والأمن الدوليين، ملموساً تحت جميع الظروف وفي جميع الأوقات. ومن هذا المنطلق، فمن الأهمية بمكان أن يكثف المجتمع الدولي جهوده لتطوير أساليب عمل مجلس الأمن وتعزيز وتفعيل دوره وقدرته وفعالته في مواجهة مختلف التحديات الدولية.

وفي هذا السياق، نود أن نشيد بجهود الرئاسة المتعاقبة للفريق العامل غير الرسمي التي ساهمت في إصدار العديد من الوثائق المهمة المتعلقة بأساليب عمل المجلس بهدف تعزيز كفاءته وشفافيته وكيفية تعاطيه مع القضايا ذات الأهمية، وأبرزها المذكرة الرئاسية المنقحة S/2006/507. كما لا يفوتنا أن نشكر جهود الرئاسة السابقتين لدولة الكويت الشقيقة وسانت فنسنت وجزر غرينادين، التي أسفرت عن صدور 13 مذكرة رئاسية إضافية ساهمت في تطوير أساليب عمل المجلس.

تؤكد مملكة البحرين أهمية إجراءات مشاورات أكثر موضوعية وتفاعلية وزيادة مشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في أعماله

رغبنا في أن نرى تلك التقييمات تُطبق على نظم الجزاءات وولايات قوات حفظ السلام.

وقد فُرضت جزاءات فردية من خلال تجميد الأصول وفرض قيود على السفر ضد قادة جماعات مسلحة لمدة 10 سنوات على الأقل، ومع ذلك لم يكن لها تأثير حقيقي على حل الأزمات. وفي سياق جمهورية أفريقيا الوسطى، تُعتبر هذه الجزاءات رمزية أكثر منها وسيلة للعمل الفعال لتحقيق السلام.

وأبقى المجلس أيضاً لعدة سنوات على حظر الأسلحة غير الأخلاقي المفروض الآن على جمهورية أفريقيا الوسطى، مما حد من قدرة قواتنا الوطنية للدفاع والأمن وأعاد توجيهها، بينما سمح للجماعات الإرهابية بالازدهار لفترة طويلة جداً وذبح المدنيين ومهاجمتهم متى شئت في ظل وجود قوة لحفظ السلام غير عاملة وغير فعالة بسبب ولايتها غير المناسبة. ولذلك، نعتقد أن إجراء تقييمات أمر حاسم لتمكين المجلس من تحقيق هدفه الأساسي، وهو صون السلام والأمن الدوليين.

في الختام، لا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى تشعر بقلق خاص إزاء الأثر السلبي لبعض النزاعات ذات الآثار الجيوسياسية على قرارات المجلس وعمله. ونلاحظ بشكل متزايد أن بعض أعضاء المجلس يختارون الانحياز، بصورة آلية وفي غياب الموضوعية الحقيقية، إلى مواقف التكتلات التي تُصنف، سواء كان ذلك صواباً أو خطأ، البلدان المدرجة في جدول الأعمال على أنها جيدة أو سيئة. وهذا النهج، إلى جانب عدم فهم الحالة الحقيقية للبلدان المدرجة في جدول الأعمال أحياناً، بالإضافة إلى التقارير التي يمكن أن تكون متحيزة، لا يمكن إلا أن يكون له أثر سلبي على حل الأزمات.

وتعتقد جمهورية أفريقيا الوسطى أن الزيارات الميدانية حاسمة لتحسين فهم أعضاء المجلس لمختلف المشاكل التي تواجهها البلدان وتعزيز قدر أكبر من الموضوعية، كما نأمل. ولذلك، نؤيد المبادرة الرامية إلى زيادة هذه الزيارات. ونود أيضاً أن نؤكد من جديد تمسكنا بإصلاح مجلس الأمن بما يتماشى مع موقف الاتحاد الأفريقي، وهو السبيل الوحيد لضمان التوازن والإنصاف داخل مجلس الأمن. ونرى

الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى ذات الصلة، بما ييسر عمل المنظمة بطريقة سريعة وفعالة ويدعم مجلس الأمن في تنفيذ ولايته، مؤكداً على دور المنظمات الإقليمية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفق ما جاء في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وختاماً، تتطلع مملكة البحرين إلى مواصلة عقد الجلسات حول تطوير أساليب عمل المجلس بصورة منتظمة، كونها مسألة تهم جميع الدول الأعضاء التي تطمح إلى أن يعمل المجلس بأفضل صورة ممكنة، وأن تواكب أساليب عمله التغيرات المستمرة. كما تتيح هذه الجلسات استعراض التقدم المحرز في هذا الشأن، والوقوف على أوجه التطوير، والاستماع إلى العديد من الرؤى والآراء المختلفة حول طرق التعامل معها.

رفعت الجلسة الساعة 16/10.

حسب الاقتضاء، استناداً إلى المادتين 31 و 32 من الميثاق، وضمان إصدار تقرير مجلس الأمن في موعده المحدد ليتسنى للجمعية العامة مناقشته، والحرص على زيادة الجلسات العلنية، وإتاحة الوثائق الصادرة عن المجلس باللغات الرسمية الست على الموقع الإلكتروني بشكل سريع.

كما تؤكد مملكة البحرين على ما جاء في الوثيقة الصادرة عن مجلس الأمن S/2016/619 التي تتناول عمل رؤساء الهيئات الفرعية، وأهمية أن يقوم رؤساء الهيئات الفرعية التابعة للمجلس، بمن فيهم رؤساء لجان الجزاءات، بتقديم إحاطات دورية غير رسمية بشأن أنشطتهم إلى الدول الأعضاء كافة، حسب الاقتضاء، مع الحرص على نشر مواعيد وأماكن عقد هذه الجلسات قبل وقت مناسب، حيث يقع على عاتق الدول الأعضاء تنفيذ العديد من توصيات تلك اللجان والتنسيق حول تطبيق ما جاء في قرارات المجلس الملزمة بشأنها.

تتضمن مملكة البحرين السعي الدؤوب لتحقيق المزيد من التنسيق والتعاون فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس